النهج العاشر

فى القياسات المغالطية[1]

الفصل الأول

(١) إن الغلط قد ـ وفى نسخة بدون كلمة « قد » ـ يقع إما لسبب فى القياس ـ وفى نسخة « إما لسبب القياس » ـ وهو أن يكون المدعى قياساً ، ليس بقياس فى صورته ، وهو أن لا يكون على سبيل ـ وفى نسخة « على سبيل صورة » ـ شكل منتج ، أو يكون قياساً فى صورته ، ولكنه ـ وفى نسخة « لكنه » ـ ينتج غير المطلوب ؛ إذ قد وضع ـ وفى

---

(١) أقول : الغلط يقع لسبب يرجع :

إما إلى التأليف القياسى .

وإما إلى أجزائه التى هى المقدمات ، ثم الحدود .

والشيخ بدأ بالقسم الأول ، فقال : (إن الغلط قد يقع إما لسبب فى القياس) وأخر القسم الثانى إلى أن يتم الكلام فى القسم الأول .

ثم الذى يرجع إلى التأليف ، فيكون لسبب يرجع :

إما إلى صورته ـ وفى نسخة « إما إلى صورة القياس » ـ

وإما إلى مادته .

وبدأ بالقسم الأول فقال : (وهو أن يكون المدعى قياساً ، ليس بقياس فى صورته) .

ثم الذى يرجع إلى الصورة ، يكون .

إما بحسب نسبة بعض المقدمات إلى بعض .

أو بحسب نسبتها إلى النتيجة .

---

(١) فى نسخة « الغالطية » .

نسخة « أو قد وضع » وفى أخرى « وقد وضع » ـ فيه ما ليس بعلة علة ، أو ـ وفى نسخة « وإنما » ـ لا يكون قياسا بحسب مادته . أى أنه بحيث إذا اعتبر الواجب فى مادته ، اختل أمر صورته ، وإذا سلم ما فيه على النحو الذى قيل ، كان قياسا ، ولكنه غير واجب تسليمه .

فإذا روعى فيه تشابه أحوال الأوسط فى المقدمتين ، وأحوال الطرفين فيهما مع للنتيجة ، لم يجب تسليمه ، فلم يكن قياساً واجب القبول ، وإن كان قياساً فى صورته .

وقد علمت ـ فى نسخة « عرفت » ـ الفرق بينهما ، ووضع ما ليس بعلة علة ؛ من هذا القبيل ، والمصادرة على المطلوب الأول ، من هذا القبيل .

والذى يكون بحسب نسبة بعض المقدمات إلى بعض فهو أن لايكون على شكل وضرب منتج ، وقد أشار إليه بقوله (وهو أن لايكون على سبيل شكل منتج) .

والذى يكون بحسب نسبة المقدمات إلى النتيجة ؛ فلا يخلو :

إما أن يكون السبب هو أن المقدمات لم يلزم منها قول غيرها .

أو لزم ، ولكن اللازم ليس هو المطلوب .

والأول : هو المصادرة على المطلوب ، ولم يذكره الشيخ ههنا ؛ لأنه يحتاج إلى شرح فأخره ، إلى أن يفرغ من القسمة ، ويشتغل بشرحه .

والثانى : هو وضع ما ليس بعلة علة ؛ لأن وضع القياس الذى لاينتج المطلوب لإنتاجه هو وضع ما ليس بعلة للمطلوب ، مكان علته ، وإليه أشار بقوله (أو يكون قياساً فى صورته ، لكنه ينتج غير المطلوب ؛ إذ قد وضع فيه ما ليس بعلة علة) .

وأما الذى يرجع إلى مادة القياس ، مشتملا على مقدمات لو وضعت بحيث تكون مسلمة على هيئة قياس ، خرجت على أن تكون مسلمة ، وإليه أشار بقوله : (أو لايكون قياساً بحسب مادته . . . . إلى قوله : وإن كان قياساً فى صورته) .

وذلك إذا كان حدان من حدود القياس هما اسمان لمعنى واحد ، فالواجب – وفى نسخة « والواجب » – أن تكون مختلفة المعنى – وفى نسخة « مختلفتى المعانى » – فإذا روعى فى – وفى نسخة « من » – القياس صورته ، ثم ما أشرنا إليه من أحوال مادته ، لم يقع خطأ من قبل الجهل

ومثاله أن يقال :

كل إنسان ناطق ، من حيث هو ناطق .

ولا شىء من الناطق ، من حيث هو الناطق ، بحيوان .

وذلك لأن القياس إنما ينعقد بحسب الصورة من هذه الحدود :

إما مع إثبات القيد الذى هو قولنا : من حيث هو ناطق ، فى المقدمتين جميعاً ، أو مع حذفه منهما جميعاً .

لكن إثباته فيهما يقتضى كذب الصغرى .

وحذفه منهما يقتضى كذب الكبرى .

وإن حذف عن الصغرى ، وأثبت فى الكبرى ، ليكونا صادقين اختلفت صورة القياس ، فلم يكن الأوسط مشتركاً .

فالقياس المنعقد منهما بحسب الصورة ، لايكون قياساً واجب القبول بحسب المادة ، ولهذا كان السبب فى هذا القسم من جهة المادة ، قوله :

(وقد عرفت الفرق بينهما) أى بين هذين القياسين المذكورين .

قوله (ووضع ما ليس بعلة من هذا القبيل ، والمصادرة على المطلوب من هذا القبيل) أى مما يقع الغلط فيه من جهة التأليف . لا من جهة المادة .

ثم أخذ فى بيان المصادرة على المطلوب الأول بقوله (وذلك إذا كان الحدان من حدود القياس . . . . إلى قوله : فالواجب أن يكون مختلفى المعانى) .

فالمصادرة على المطلوب إنما تشتمل على حدين مترادفين كما مر ، ويلزم منه أن تكون :

إحدى المقدمتين : خالية عن الوضع والحمل ، وهى التى يتحد حداها .

والثانية : هى النتيجة بعينها : فيكون التأليف عن مقدمة واحدة بالحقيقة ، ويكون

بالتأليف ، ـ وفى نسخة « التكليف » ـ ومن وضع ما ليس بعلة علة ، ومن المصادرة على المطلوب الأول .

أحد حدى النتيجة هو الأوسط .

مثاله : كل إنسان بشر .

وكل بشر ناطق .

فكل إنسان ناطق .

وما يقع فى قياس واحد هكذا ، يكون ظاهراً غير ملتبس .

والخفى منها هو الذى يقع فى أقيسة مركبة تقتضى تباعد النتيجة والمقدمة المتحدة بها.

والفاضل الشارح : ذهب إلى أن وضع ما ليس بعلة علة ، والمصادرة على المطلوب الأول ، من الأغلاط التى تتعلق بالمادة .

وليس كذلك ؛ فإن الخلل فيهما ليس لأنهما يشتملان على حكم غير مسلم ، بل لأن القياس المشتمل عليها يتألف مع النتيجة .

إما من حدود أكثر مما يجب ، وهو وضع ما ليس بعلة علة .

أو من حدود أقل مما يجب ، وهو المصادرة على المطلوب .

فإن الخلل فيهما راجع إلى الصورة ، دون المادة ؛ ولذلك جعلا من مباحث كتاب (القياس) .

فهذه هى أسباب الأغلاط المتعلقة بالتأليف القياسى ، وقد ظهر أنها أربعة : اثنان منها متعلقان بنفس القياس ، وهما اختلال الصورة والمادة ، ويشتركان فى أن الخلل فيهما سوء التأليف .

واثنان متعلقان بحال القياس والنتيجة معاً ، وهما وضع ما ليس بعلة علة ،والمصادرة على المطلوب .

فإذن جميع ما يتعلق بالتأليف القياسى ثلاثة أشياء ، وإلى ذلك أشار الشيخ بقوله: (فإذا روعى صورته، ثم ما أشرنا إليه من أحوال مادته ، لم يقع خطأ من قبل الجهل بالتأليف ، ومن وضع ما ليس بعلة علة ومن المصادرة على المطلوب الأول) .

قوله :

(٢) هذا ، وأما إن كان ـ وفى نسخة « وإما أن لا يكون » ـ الغلط فى كون القياس قياساً واجب القبول لكن بسبب ـ وفى نسخة « القول ولكن لسبب » ـ فى المقدمات مقدمة مقدمة ـ وفى نسخة « مقدمة » بدون تكرار ـ فإنه قد ـ وفى نسخة بدون كلمة « قد » ـ يقع الغلط بسبب اشتراك فى مفهوم الألفاظ على بساطتها ، أو على تركيبها ، على ما قد علمت .

ومن جملتها مثل ما قد ـ وفى نسخة بدون كلمة « قد » ـ يقع بسبب الانتقال من لفظ الجميع ، إلى لفظ كل واحد ، وبالعكس فيجعل ما يكون لكل واحد ، كائنا للكل ، وما يكون ـ وفى نسخة « وما يجعل » ـ للكل كائناً لكل واحد .

---

(٢) أقول لما فرغ عن بيان القسم الأول ، وهو أن يكون سبب الغلط راجعاً إلى التأليف ، ختمه بقوله : (هذا) أى هذا قسم .

وبدأ بالقسم الثانى بقوله (وإما أن لا يكون الغلط) فلفظة (أما) هذه أخت التى فى أول الفصل فى قوله (الغلط قد يقع إما لسبب فى القياس) .

وهذا القسم هو أن يكون الغلط لسبب فى المقدمات أفراداً ، أو فى أجزائها التى هى الحدود ، وينقسم :

إلى ما يكون السبب لفظيًّا .

وإلى ما يكون معنويًّا .

وبدأ بالقسم الأول ، وهو ـ على ما ذكرناه ـ ينحصر فى ستة أقسام ؛ لأن الغلط :

إما أن يكون لاشتراك فى جوهر اللفظ المفرد .

أو فى هيئة فى نفسه .

أو فى هيئته اللاحقة به من خارج .

أو فى التركيب المتحمل لمعنيين .

أو فى وجود التركيب وعدمه ، فيظن أن المركب غير المركب ، أو غير المركب مركباً . فأشار إلى القسم الأول والرابع ، وهو الاشتراك فى اللفظ المفرد والمركب . بقوله :

ولا شك فى أن بين الكل ، وبين كل واحد من الأجزاء فرقاً ، وربما كان الانتقال على سبيل تفريق اللفظ بأن يكون إذا اجتمع صادقاً ، فيظن أنه إذا ـ وفى نسخة « أنه كيف » ـ فرق كان صادقاً ، مثل من ـ وفى نسخة « ما » ـ يظن أنه ـ وفى نسخة يظن « من أن » ـ إذا صح أن نقول :

كان امرؤ القيس شاعراً مفرداً ـ وفى نسخة بدون كلمة « مفرداً » ـ صح .

(فإنه يقع الغلط بسبب اشتراك فى مفهوم الألفاظ على بساطتها وعلى تركيبها ، على ما علمت) أى فى (النهج السادس) .

وأورد لذلك مثالاً ، وهو :

انتقال الذهن من أحد معنيي لفظ (كل) حالتى الإطلاق على الجميع ، وكل واحد ، إلى الآخر ، وهو قوله : (ومن جملتها ما يقع بسبب الانتقال . . . إلى قوله : ولا شك فى أن بين الكل ، وبين كل واحد من الأجزاء فرقاً) .

وهذا المثال هو الاشتراك فى اللفظ المفرد ، وإنما خصه بالإيراد ؛ لأنه موضع يلتبس على بعض أهل النظر ، وسنحتاج إليه فى (النمط الخامس) .

والفرق : أن الكل يشمل الآحاد معاً ، وكل واحد يأخذ الواحد

فالواحد ، على سبيل البدل ، بشرطين :

أحدهما : أن يكون مع المأخوذ غيره .

والثانى : أن لا يبقى واحد غير مأخوذ .

وأشار بقوله : (وربما كان الانتقال على سبيل تفريق اللفظ ، بأن يكون إذا اجتمع صادقاً ، فيظن أنه إذا فرق ـ وفى بعض النسخ « كيف فرق » ـ كان صادقاً . . . إلى قوله وإنها : فرد) .

إلى القسم الخامس .

وأورد مثالين :

أحدهما : أنا إذا قلنا : إن امرأ القيس كان شاعراً ، وصح ، فيظن أنه يصح قولنا :

إن امرأ القيس كان مفرداً ، وإن امرأ القيس الميت شاعر مفرد .
فيحكم بأن الميت شاعر .
وأيضا أنه إذا صح أن الخمسة زوج وفرد ، اجتماعاً ـ وفى نسخة بدون كلمة « اجتماعاً » ـ صح ـ وفى نسخة « يصح » ـ أنها زوج ، وأنها فرد .

امرؤ القيس كان ، وقولنا : امرؤ القيس شاعر .

وذلك لأن المحمول فى الأول ، هو قولنا: كان شاعراً على سبيل الاجتماع ، فيظن أنه يصح حمل كل واحد من لفظة (كان) و(شاعراً) عليه ، على سبيل الانفراد .

وإنما يصح الأول ؛ لأن لفظة (كان) فيها ، ناقصة ، وهى جزء المحمول ، والمجموع قضية دالة على كونه فى الزمان الماضى شاعراً .

ولا يصح الثانى ؛ لأن إفراد لفظة (كان) يدل على أنها أخذت تامة ، وهى المحمول نفسه ، فكأنه يقول : حصل امرؤ القيس .

ولا يصح الثالث ، لأن حذف لفظة (كان) يدل عليها على أنها أخذت رابطة ، لادلالة لها إلا على الارتباط المحض ، والمحمول هو الشاعر .

وحينئذ الفرق بين قولنا : كان شاعراً ، وبين قولنا : هو شاعر . على هذا التقدير . ويلزم منه حمل الشاعر على امرئ القيس ، الذى ليس بموجود الآن ؛ لأن الميت لا يوجد أصلا ، فضلا عن أن يوجد شاعراً .

والمثال الثانى ؛ أنا إذا قلنا : الخمسة زوج وفرد ، وصح ، فيظن أنه يصح قولنا: الخمسة زوج. الخمسة فرد .

على قياس أنا إذا قلنا : العسل حلو ، وأصفر ، وصح ، فيصح قولنا :
العسل حلو . العسل أصفر .

وأشار بقوله (وربما كان الانتقال على العكس من هذا القسم الثالث) ويمثل بأن يظن أنه إذا قلنا : إن امرأ القيس شاعر جيد ، وصح ـ على تقدير كونهما وصفين متباينين ـ صح أيضاً على تقدير كونهما معاً وصفاً واحداً .

ثم قال (وهذا أيضاً لايناسب ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه) وذلك الوجه

ورما كان الانتقال على العكس من هذا ، وهو أنه إذا صح أن امرأ القيس شاعر ، وأنه جيد .

يصح على الإطلاق وكيف شئت ، أنه شاعر جيد ، أى فى الشاعرية .

وهذا أيضاً يناسب ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه ، ولكنه ــ وفى نسخة « ولكن » ــ بشركة من القول ــ وفى نسخة « من اللفظ » بدلا من « من القول » ــ فهذه مغالطات مناسبة للفظ .

(٣) وقد يقع الغلط بسبب المعنى الصرف ، مثل ما يقع بسبب إيهام العكس .

وبسبب أخذ ما بالعرض ، مكان ما بالذات .

هو إغفال توابع الحمل الذى يجىء ذكره فى الأغلاط المعنوية ؛ فإن (الجيد المطلق) إذا حمل بدل (الجيد فى الشاعرية) وقد أغفل ما يتبع المحمول ، وكان كحمل (الموجود المطلق) بدل (الموجود بالقوة) فى المثال المذكور ، لكنه يكون ههنا بشركة اللفظ ؛ وذلك لأن الغلط إنما حدث من قولنا : هو شاعر جيد . وليس من شرط توابع الحمل أن يحدث من تركيب لفظى مقدمة .

قوله : (وهذه مغالطات مناسبة للفظ) إشارة إلى الأقسام المذكورة إلا أنه لم يذكر من الستة إلا أربعة ، وسنشير إلى (الثانى) و (الثالث) الباقيين منها .

قوله :

(٣) أقول : يريد به القسم الثانى من الأغلاط المتعلقة بأفراد المقدمات ، وهو الذى يكون السبب معنويًّا .

فقوله (وقد يقع الغلط بسبب المعنى) عطف على قوله (فإنه يقع الغلط بسبب اشتراك فى مفهوم الألفاظ) .

واعلم أن الأغلاط المعنوية لا يتصور أن تقع فى الحدود ، التى هى المفردات ــ كما مر فى صدر الكتاب ــ فإذن هى إنما تقع فى التأليف .

والتأليف يكون :

وبأخذ اللاحق للشيء ـ وفى نسخة « لاحق الشيء » ـ مكان الشيء .

وبأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل .

وبإغفال ـ وفى نسخة « وبسبب إغفال » ـ توابع الحمل المذكور

إما فى القضايا أنفسها .

أو يكون بين القضايا .

والذى بين القضايا فهو :

إما قياسى .

وإما غير قياسى .

والواقعة فى التأليف القياسى ، قد مر ذكرها .

أما التى تقع فى القضايا أنفسها ، وهى المتعلقة بالمقدمات ، فهى التى يريد أن يذكر ههنا ، وهى ثلاثة لاغير ؛ لأن التأليف يقع :

إما بين جزأين يستحق أحدهما لأن يحكم عليه ، والآخر لأن يحكم به .

وإما بين جزأين لايستحقان لذلك .

والغلط فى الأول لا يتصور إلا أن يكون الترتيب غير صحيح ؛ بأن جعل المحكوم عليه محكوماً به ، والمحكوم به محكوماً عليه ، والسبب فى ذلك إيهام العكس .

وأما الثانى فلا يخلو :

إما أن يكون المأخوذ فيها بدل ما يستحق لأن يكون جزءاً من القضية ، شيئاً من معروضاته أو عوارضه .

أو لا يكون كذلك ، بل شيئاً مشابهاً له .

أو على وجه آخر غير الوجه الذى يجب .

والأول : هو أخذ ما بالعرض ، مكان ما بالذات ؛ وذلك لأن الحكم يتعلق بالذات بما يستحق لأن يكون جزءاً من القضية ، وبالعرض لمعروضاته وعوارضه .

والثانى : هو سوء اعتبار الحمل ؛ فإن الحمل لايكون فيها كما ينبغى مطلقاً .

وقد بقى من أسباب الغلط قسم واحد ، وهو الواقع بين قضايا لا يتألف منها قياس ،

ـ وفى نسخة « الجمل المذكورة » ـ

وقد عرفت ذلك .

(٤) فنجد أصناف ـ وفى نسخة « أسباب » ـ المغالطات منحصرة فى اشتراك اللفظ مفرداً ، أو مركباً ، فى جوهره ، أو ـ وفى نسخة « و » ـ فى هيئته وتصريفه . وفى تفصيل المركب ، وتركيب المفصل ، ومن جهة المعنى فى إيهام العكس . وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ، وأخذ اللاحق للشىء ـ وفى نسخة بدون عبارة « للشىء » ـ وإغفال توابع الحمل ، ووضع ما ليس بعلة علة ، والمصادرة على المطلوب الأول ، وتحريف القياس وهو الجهل بقياسيته .

وهو المسمى (جمع المسائل فى مسألة واحدة) ولم يذكره الشيخ ؛ لأنه غير متعلق بالقياس .

ونعود إلى الشرح فنقول :

قد ذكر الشيخ فى الغلط المعنوى الصرف ، خمسة أشياء :

إيهام العكس . وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ، وهما القسمان المذكوران من الثلاثة .

والثالث : أخذ اللاحق للشىء مكانه ، وهو من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ـ كما مر فى (النهج السادس) .

والرابع : أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل ، وعكسه يجرى مجراه .

والخامس : إغفال توابع الحمل ، وهى الأمور المتعلقة بالمحمول ، كما مر ، و(الرابطة) و(الجهة) و(السور) وغير ذلك مما يغير أحوال الحكم فى القضية .

وهذان القسمان من جملة سوء اعتبار الحمل ؛ وإنما أورده الشيخ هكذا ؛ لأنه فى هذا المختصر لم يتعرض لبيان الحصر على ما فى سائر كتبه .

قوله :

(٤) أقول : لما ذكر أسباب الغلط ، عاد إلى عدها ؛ ليسهل الضبط ، فأشار ههنا إلى القسم الثانى من اللفظية التى لم يذكرها فيما مضى بقوله (أو هيئته وتصريفه) ولم يذكر فى المعنوية قسما مما ذكره فيما مر ، وهو أخذ ما بالقوة ، مكان ما بالفعل .

(٥) وإن شئت فأدخل اشتباه الإعراب ، والبناء ، واشتباه الشكل والإعجام فى باب ــ وفى نسخة بدون كلمة « باب » ــ المغالطات اللفظية .

ومن التفت لفت المعنى ، وهجر ما يخيله اللفظ ثم راعى فى ألفاظ ــ وفى نسخة بدون كلمة « ألفاظ » ــ أجزاء القياس ، معانى لا ألفاظا ــ وفى نسخة « ألفاظ » بدل « ألفاظا » ــ وراعاها بتوابعها ، ولم يخل بها فيما يتكرر فى المقدمتين ، أو يتكرر فى المقدمتين والنتيجة ، وراعى شكل القياس فيه ــ وفى نسخة بدون عبارة « فيه » ــ وعلم ــ وفى نسخة « ثم علم » ــ أصناف القضايا التى عددناها ، ثم عرض ذلك على نفسه عرض الحاسب ما يعقده على نفسه ، معاودا ومراجعا ، فغلط

وذلك أيضاً مما يدل على أنه لا يتعرض لبيان الحصر .

قوله :

(٥) أقول : التفت لفته ، أى نظر إليه ، يريد أن من عرف الأصول المذكورة وحكمها ، أمِنَ من الغلط ؛ فإن سبب الغلط بالإجمال ، هو إهمال بعض شرائط الصحة . ووازن بين شرائط الصحة ، وأسباب الغلط ، بقول ملخص ، وهو أنه إذا لاحظ المعنى ، وهجر ما يخيله اللفظ ، أى الألفاظ الذهنية ، وما ترسخ من أحوالها فى الخيال .

وبالجملة : إذا ترك اعتبار اللفظ ووجود المعنى خاليا عن الشوائب اللفظية ، أمِنَ مِنَ الأغلاط اللفظية .

وإذا راعى أجزاء القياس مفصلة بتوابعها ، أمِنَ مِنَ الأغلاط المتعلقة بالمقدمات وإذا لم يخل بتكرار الحدود فى المقدمتين والنتيجة ، أمِنَ مِنْ وضع ما ليس بعلة علة ، ومن المصادرة على المطلوب .

وإذا راعى شرائط القياس أمِنَ مِنَ الغلط المتعلق بصورته .

وإذا عرف أن المقدمات من أى الأصناف المذكورة فى (النهج السادس) وراعى شرائطها ، أمِنَ مِنَ الغلط المتعلق بمادته .

فهو أهل لأن يهجر الحكمة وتعلمها ، فكل – وفى نسخة « وكل » – ميسر لما خلق له .

أسأل الله تعالى العصمة والتوفيق ، والحمد لله ، وحسبنا الله ، ونعم الوكيل ، – وفى نسخة بزيادة « وله الحمد وحده ، والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين – »

ثم إن من غلط بعد رعاية هذه الشروط ، وتكرار المعاودة إلى تفقد كل واحد منها ، فهو ليس بمستعد لإدراك العلوم النظرية ، وتعلمها ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

انتهى القول فى المنطق بعون الله وتوفيقه .